

غرفة تجارة عمان
إدارة الدراسات والتدريب
وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

دراسة

قطاع تجارة الأقمشة والألبسة
واقف وتطلعات

إعداد

أريج دياب

مأمون صيدم

تشرين ثاني 2008

المحتويات

- مقدمة.
- اهداف الدراسة .
- منهجية العمل .
- نبذة عن قطاع تجارة الالبسة والاقمشة .
- التجارة الخارجية لقطاع تجارة الأقمشة والالبسة :
 - اهم الدول المصدر اليها .
 - اهم الدول المستورد منها .
 - جلسة العمل التشاورية :
- العقبات المتعلقة بالعرض والطلب التي تعيق قطاع تجارة الاقمشة والالبسة من الوصول الى معدلات نمو اعلى (العلاقة مع المستهلك)
- العقبات التي تعيق العمل في هذا القطاع مثل (القوانين والانظمة ، عقبات استثمارية ، العمالة والمهارات وغيرها) .
- العوامل التي تؤدي الى ارتفاع الاسعار .
- الاحتياجات العالية للقطاع .
- الاستنتاجات .
- التوصيات .

مقدمة:

إنطلاقاً من حرص غرفة تجارة عمان على التواصل الدائم مع مختلف القطاعات التجارية والخدماتية المنضوية تحت مظلتها ، وسعيها منها للتعرف على المشاكل والقضايا التي تواجهها وتعرض نموها، وبناءً على اقتراح من وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية التابعة لإدارة الدراسات والتدريب في الغرفة ، فقد تم ادراج دراسة "واقع وتطلعات قطاع تجارة الأقمشة والألبسة في الأردن " ضمن خطة العمل السنوية للوحدة للعام 2008.

يُعد قطاع الأقمشة والألبسة من القطاعات التجارية العريقة في المملكة، والتي لها تاريخ وباع طويلان في السوق المحلي، فقد ابتدأ نشاط هذا القطاع بشكل فعلي خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي، وبالتحديد في شارع الملك فيصل في وسط العاصمة عمان، وأخذ بالتطور التدريجي والتوسع الأفقي في أسواق ومناطق المملكة المختلفة، إلى أن أصبح من النشاطات التجارية المميزة . وبالرغم من التضائل الملحوظ في نشاط تجارة الأقمشة بالتجزئة وتفوق نشاط تجارة الألبسة على حسابها، إلا أن القطاعين كليهما ما يزالان يسيران بخطى ثابتة بالرغم من التحديات العديدة التي تعترضهما.

وقد استندت هذه الدراسة بشكل أساس إلى المعلومات والآراء التي قدمت لها نقابة تجارة الأقمشة والألبسة، وأرشفيف وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية في الغرفة ، وما ورد من الشركات العاملة في هذا القطاع، بالإضافة الى نتائج جلسة العمل التشاورية التي حضرها رئيس وأعضاء الهيئة الإدارية للنقابة، وممثلون عن الشركات العاملة في هذا القطاع.

ويتوجه فريق الدراسة بالشكر والتقدير الى نقابة تجارة الأقمشة و الألبسة والعاملين في هذا القطاع لإسهامهم في إغناء المعلومات والآراء الواردة في هذه الدراسة التي نأمل أن تلقي الضوء على المشاكل والعقبات التي تؤثر على عمل هذا القطاع المهم، لاخذها بعين الاعتبار عند وضع السياسات والبرامج والخطط الكفيلة بتطوير عمله وضمان استمراريته ونمائه.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة بما يلي:

- التعرف بأهمية قطاع تجارة الأقمشة والألبسة، وبدوره المهم في الاقتصاد الوطني.
- التعرف على العقبات والتحديات التي تواجه نمو هذا القطاع وتطوره.
- وضع المقترحات والإجراءات الواجب اتخاذها للإرتقاء بأداء القطاع.

منهجية عمل الدراسة:

قام فريق البحث بانجاز الدراسة وإعدادها بصيغتها النهائية من خلال المراحل التالية:

- تحضير واعداد المعلومات والاحصائيات المتوفرة حول القطاع من مختلف الجهات والمصادر المعلوماتية المتخصصة.
- عقد جلسة عمل تشاورية (Focus Group) مع "نقابة تجار الاقمشة والالبسة والنوفوتيه" ومجموعة من الشركات العاملة في القطاع ، تم خلالها بحث ومناقشة اهم المحاور التي لها علاقة بأداء وتطور القطاع بمختلف مجالاته.
- تبويب وتحليل جميع المعلومات التي تم استقاؤها من القائمين على القطاع والعاملين فيه، والخروج بالنتائج والتوصيات المناسبة.

نبذة عن قطاع الأقمشة والألبسة :

لم تكن تجارة الألبسة الجاهزة متداولة بشكل اعتيادي في الأسواق التجارية إلا في الخمسينيات من القرن الماضي ، حيث كان الاعتماد في الغالب على أن يقوم المستهلك بإختيار قطعة القماش التي تناسبه ومن ثم تفصيلها عند الخياط بما يتناسب مع احتياجاته ، ومع تطور الحياة وإزدياد عدد السكان ولسرعة الحصول على السلعة التي تناسب المستهلك لتحقيق حاجته ، فقد بدأ التوجه منذ ذلك الحين إلى توفير السلع الجاهزة بمختلف أصنافها وموديلاتها بما يتناسب والأذواق المختلفة والمتطلبات المتنوعة سواء من خلال التصنيع في المشاغل المحلية أو الاستيراد من مختلف بقاع العالم .

لقد كانت البدايات متواضعة، وأعداد المحلات التي تشتغل بتجارة الألبسة قليلة ، و كانت تعتمد في غالبيتها على الملابس الداخلية والنثريات القليلة ، إلا انه ومع تطور المهنة ازدادت أعداد هذه المحلات وتنوعت اهتماماتها واختصاصاتها وانتشرت في الأسواق الرئيسية للمدن الكبيرة ، وأصبحت تعم معظم الشوارع الرئيسية والمناطق الفرعية والحارات سواء في المدن او القرى ، حتى باتت لا تخلو منطقة أو حارة أو حي في الأردن من محلات تجارة الألبسة والأقمشة .

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن عدد المحلات الخاصة بتجارة الأقمشة والألبسة على مستوى المملكة قد بلغ للعام 2007 ما مجموعه (7000) محل ، ويقدر عدد العاملين فيها ما مجموعه (21000) شخص .

وقد شكلت العاصمة عمان النسبة الأكبر في عدد المحلات الخاصة بتجارة الأقمشة والألبسة ، حيث بلغ عددها (3779) محلاً ، ويقدر عدد العاملين فيها (11500) شخصاً. ولدى تتبع التمركز الجغرافي لتلك المحلات التجارية في العاصمة عمان وجد أن كلاً من منطقة وسط البلد وجبل الحسين ومنطقة الوحدات قد احتلت المرتبة الأولى، في حين جاءت مناطق الصويفية والدوار الثالث وبيادر وادي السير في المرتبة الثانية .

أما قطاع صناعة المحيكات في الاردن فقد شهد خلال السنوات القليلة الماضية نموا كبيرا من حيث إزدياد عدد الشركات العاملة فيه، وإعتلاء قيمة صادراته لتشكل ما نسبته 34.7% من اجمالي الصادرات الصناعية الاردنية لعام 2006، حيث يتمثل السبب الرئيس في تطور قطاع صناعة المحيكات في المزايا التي توفرها اتفاقيات التجارة الحرة والحوافز والاعفاءات الجمركية التي تتضمنها هذه الاتفاقيات، والتي مكنت المستثمرين من الوصول الى الاسواق العالمية الكبيرة وخاصة الاسواق الامريكية التي توفر فرصة للمنتجات المحلية للدخول اليها وهي

معفاة من الرسوم الجمركية والقيود الكمية وبالاخص منتجات المناطق الصناعية المؤهلة.

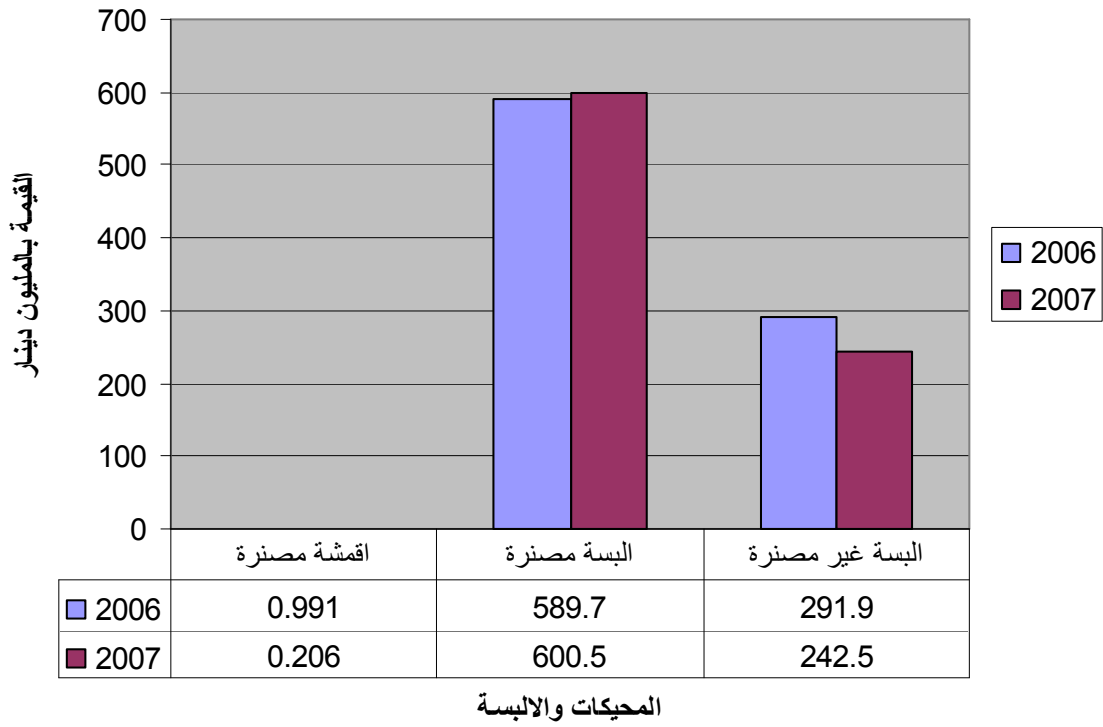
واستنادا الى التعريف الرسمي لانواع المنشآت العاملة في الصناعة والتي تتضمن المنشآت الصناعية والمنشآت الحرفية، فان نسبة عدد منشآت المحيكات والالبسة والتي تشمل الخياطة والتي يشكل عدد العمال فيها اكثر من 1000 عامل الى المنشآت الصناعية الكلية تشكل حوالي 14% ، بينما نسبة عدد منشآت المحيكات والالبسة الحرفية (والتي يشكل عدد العمال فيها اقل من 10 عمال) الى المنشآت الصناعية الكلية تشكل 13% ، ويشكل عدد منشآت المحيكات والالبسة الحرفية الى منشآت المحيكات والالبسة الكلية 92% لعام 2006 .

ويذكر ان عدد العاملين في قطاع صناعة المحيكات والالبسة يبلغ حوالي 47630 عاملا، ويساهم هذا القطاع بما نسبته 27.3% من مجموع القوى العاملة في الصناعة الاردنية للعام 2007. علماً بأن هذا القطاع يضم عدداً من النشاطات الصناعية والحرفية أهمها منتجات الغزل والخياط والأنسجة والأقمشة والأقمشة غير المنسوجة و السجاد واطية الارضيات النسيجية والمطرزات والانسجة اليدوية الصنع (الأقمشة المحاكه او الكروشيه) ومنتجات التريكو والملابس الجاهزة واكسسوارات الملابس والمنسوجات من غير الألبسة مثل المناشف، ملاءات الاسرة، الستائر... الخ.

التجارة الخارجية لقطاع المحيكات والألبسة :

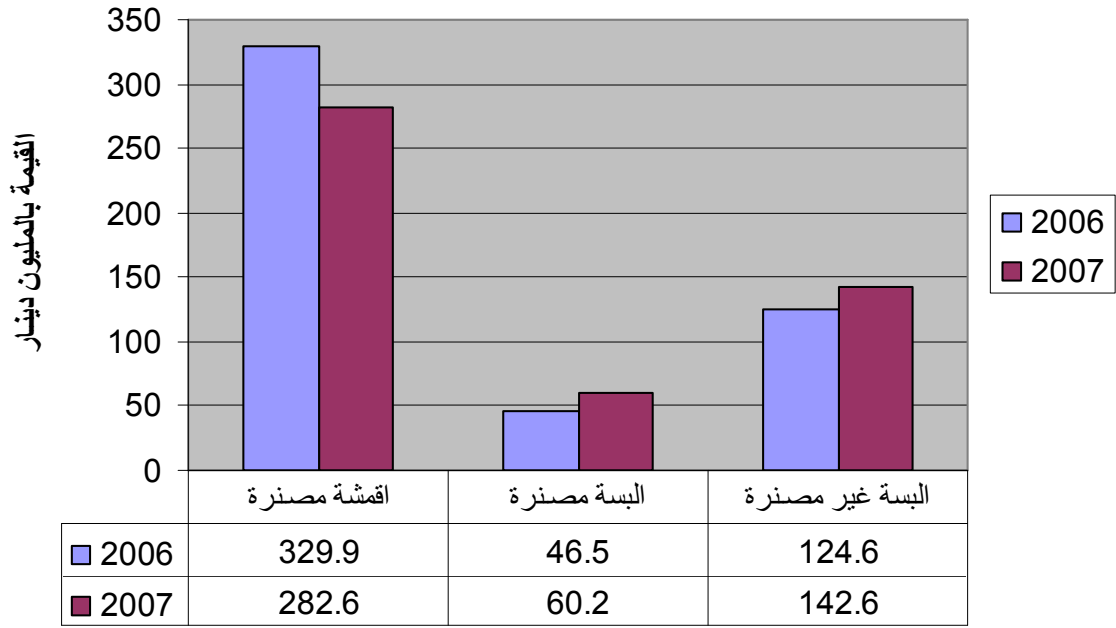
بلغت قيمة صادرات الاقمشة المصنرة خلال العام 2006 نحو (0.991) مليون دينار، انخفضت خلال العام 2007 لتصل الى (0.206) مليون دينار بنسبة انخفاض بلغت (79.2%) ، اما الالبسة المصنرة (التريكو والتي تدخل الخيطان فيها) فقد بلغ مجموع الصادرات الأردنية منها خلال العام 2006 ما قيمته (589.7) مليون دينار ، ارتفعت في العام 2007 لتبلغ (600.5) مليون دينار بنسبة بلغت (1.8%) ، في حين بلغت قيمة الالبسة غير المصنرة (القماش عن طريق الخياطة) المصدرة في العام 2006 ما مجموعه (291.9) مليون دينار ، وانخفضت في العام 2007 لتبلغ (242.5) مليون دينار ، وبنسبة مقدارها (16.9%) .

صادرات قطاع المحيكتات والالبسة لعامي 2006-2007



اما ما يتعلق بمستوردات الاقمشة المصنرة للعام 2006 فقد بلغت ما مجموعه (329.9) مليون دينار، انخفضت في العام 2007 الى (282.6) مليون دينار، بنسبة مقدارها (14.3 %) ، اما الالبسة المصنرة فقد بلغت قيمة المستوردات منها في العام 2006 ما مجموعه (46.5) مليون دينار ، ارتفعت خلال العام 2007 لتبلغ (60.2) مليون دينار بنسبة بلغت (29.4 %) ، في حين بلغت قيمة الالبسة غير المصنرة المستوردة في العام 2006 ما مجموعه (124.6) مليون دينار، ثم عادت وارتفعت في العام 2007 لتبلغ (142.6) مليون دينار ، وبنسبة مقدارها (14.4 %) .

مستوردات قطاع المحيكتات والالبسة لعامي 2006-2007



المحيكتات والالبسة

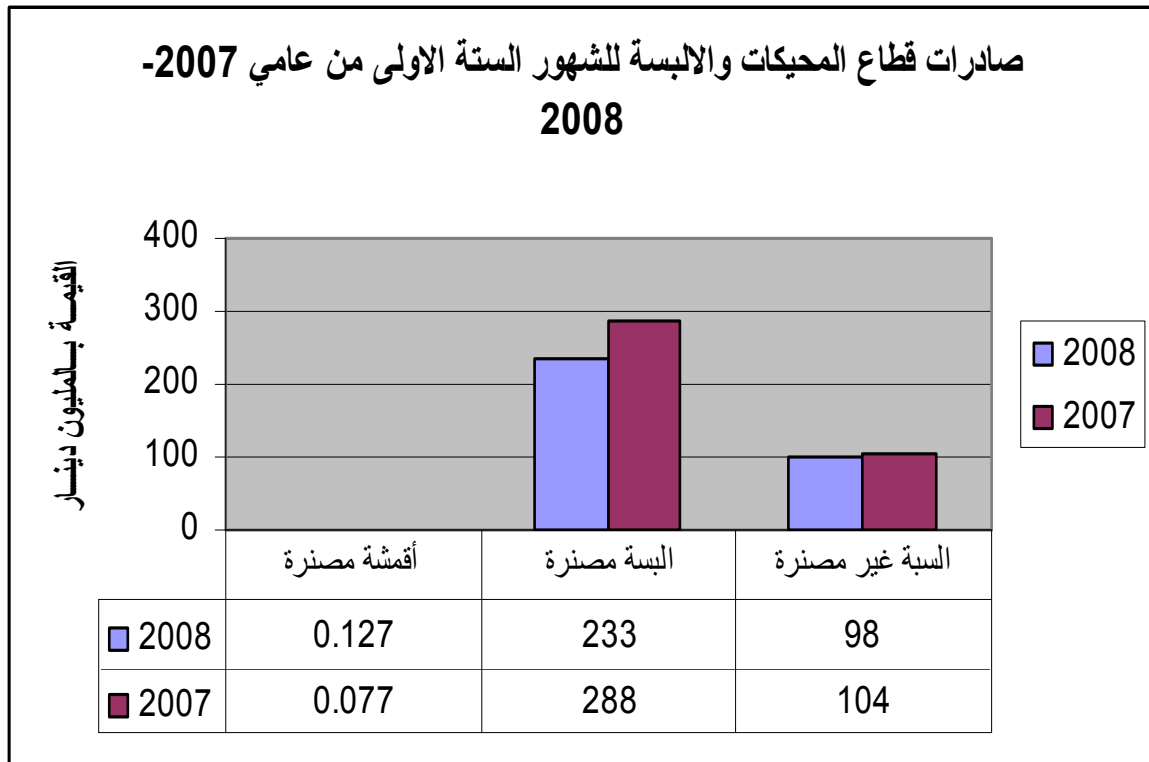
أهم الدول المصدر اليها :

- الولايات المتحدة.
- الإمارات العربية المتحدة.
- السلطة الوطنية الفلسطينية.
- "إسرائيل"

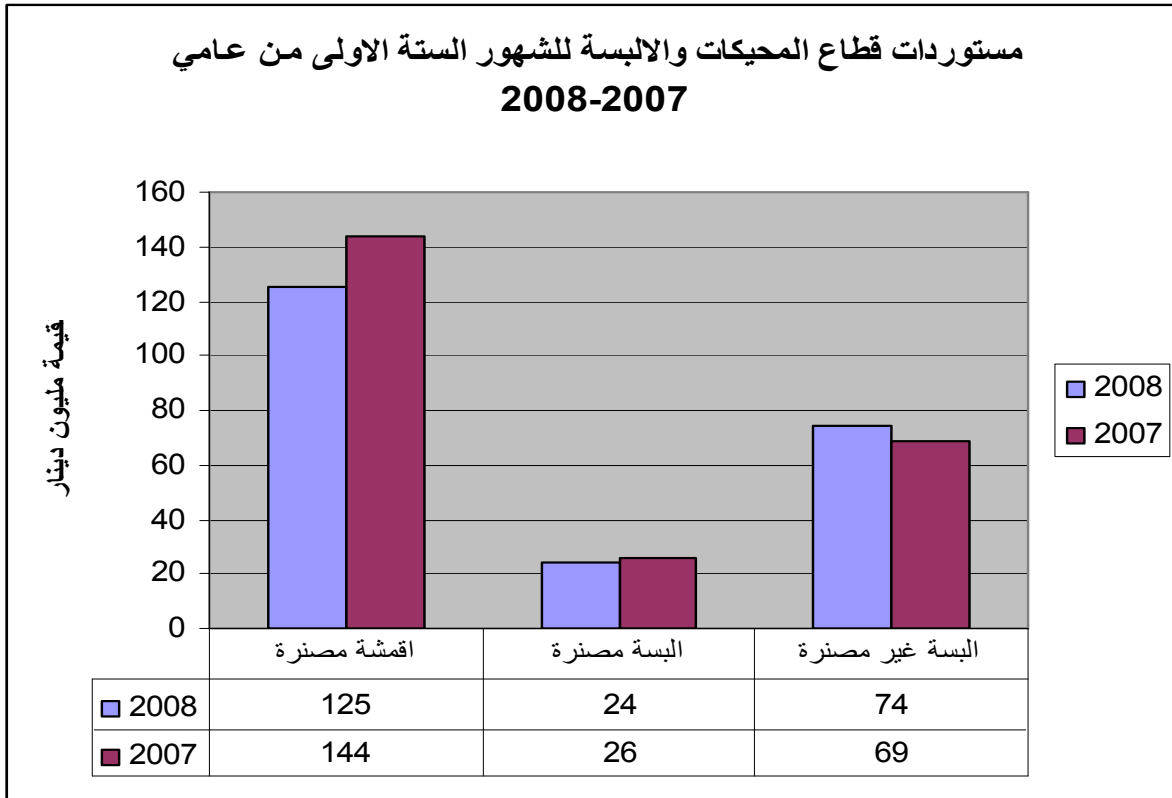
أهم الدول المستورد منها :

- تركيا .
- فلسطين .
- تايوان .
- الولايات المتحدة .
- هولندا .
- الصين .
- سوريا .
- تايلند .
- الهند .

وتشير احصاءات التجارة الخارجية الى ان صادرات الاقمشة المصنرة خلال النصف الأول من العام 2008 بلغت (0.127) مليون دينار ، بنسبة زيادة مقدارها (64.9%) مقارنة بقيمتها خلال الفترة المماثلة من العام 2007 والتي بلغت (0.077) مليون دينار، اما الالبسة المصنرة فقد بلغت الصادرات الوطنية منها خلال النصف الاول من العام 2008 ما قيمته (233) مليون دينار، في حين بلغت لنفس الفترة من عام 2007 ما مجموعه (288) مليون دينار ، اي بنسبة انخفاض بلغت (19%)، وشكلت الالبسة غير المصنرة للنصف الأول من العام 2008 ما قيمته (98) مليون دينار في حين بلغت لذات الفترة من العام 2007 ما قيمته (104) مليون دينار اي بانخفاض نسبته (5.7%).



أما بخصوص المستوردات السلعية من الأقمشة المصنرة خلال النصف الأول من العام 2008 فقد بلغت نحو (125) مليون دينار، وبلغت للفترة المماثلة من العام 2007 ما قيمته (144) مليون دينار أي بنسبة انخفاض مقدارها (13.2 %) ، أما الألبسة المصنرة فبلغت قيمة المستوردات منها خلال النصف الأول من العام 2008 نحو (24) مليون دينار في حين بلغت خلال تلك الفترة من العام 2007 ما مجموعه (26) مليون دينار ، أي بانخفاض نسبته (7.6 %) ، وبلغت قيمة المستوردات من الألبسة غير المصنرة للنصف الأول من العام 2008 ما قيمته (74) مليون دينار في حين بلغت لعام 2007 وللفترة ذاتها ما قيمته (69) مليون دينار اي بنسبة ارتفاع مقدارها (7.2 %) .



جلسة العمل التشاورية

استخلص فريق عمل البحث القائم على إعداد هذه الدراسة بعد الاجتماع الذي عقده مع رئيس وأعضاء نقابة تجار الأقمشة والألبسة ، وعدد من التجار العاملين في هذا القطاع ، مجموعه من العقبات التي تواجهه وتحده من نموه، وهي تتمثل فيما يلي :

أولاً : العقبات المتعلقة بالعرض والطلب والتي تعيق قطاع الأقمشة والألبسة من الوصول إلى معدلات نمو أعلى (العلاقة مع المستهلك) :

• **عدم وجود مواسم تنزيلات حقيقية** : يعتبر موسم التنزيلات احد أهم الأدوات التي تلجأ إليها دول العالم المختلفة لتنشيط وزيادة الحركة التجارية المحلية بالنسبة للتاجر والمستهلك معاً ، حيث تزداد وتنشط الحركة التجارية في هذا الموسم ويكثر البيع والشراء ، إلا أن السوق الأردني يعاني من عدم وجود مواسم معينة وثابتة وتنزيلات حقيقية ومشجعه، مما يفقد هذا الاداه الهدف المرجو منها وهو تحسين مستوى القوه الشرائية للمواطنين من جهة ، وازدياد البيع للتاجر وتحريك بضائعه من جهة أخرى. ويعزى عدم وجود موسم تنزيلات نشط في الاردن إلى سيطرة أصحاب الوكالات والشركات الكبرى على مواعيد التنزيلات.

• **عدم توازن العرض مع الطلب** : يعاني تجار الأقمشة والألبسة من الارتفاع الهائل في حجم المعروض من الأقمشة والألبسة ، وزيادة عدد المحلات التجارية عن حاجة البلد وانتشارها في نفس المناطق الجغرافية ، مقابل تراجع وانكماش الطلب باستثناء بعض المواسم النشطة (0) وحسب نظرية العرض والطلب فان اختلال ميزان العرض والطلب يؤدي إلى وجود منافسة غير عادلة بين التجار ، والى انخفاض الأسعار وتدني مستوى جوده السلع.

• **ضعف الضوابط الرسمية لمزاولة مهنة تجارة الأقمشة والألبسة وغياب المعايير التي تنظمها وتديرها** : حيث يعتقد الكثيرون أن مهنة بيع الأقمشة والألبسة ليست بحاجة إلى خبره واختصاص، لهذا يلجأ إليها معظم الأفراد الذين لا يملكون خبرات في أية مهن أخرى ، مما يؤدي إلى ازدياد أعداد الدخلاء والعاملين في القطاع

ممن لا يملكون الخبرة والاختصاص، وهذا ينعكس سلباً على مسار تطور المهنة، وعلى التجار الملتزمين الذين امضوا سنوات طويلة في مزاوله بيع وشراء الأقمشة والألبسة .

• **منع قوافل الحجاج والمعتمرين من الدول العربية والآسيوية، من الدخول إلى الأسواق التجارية المحلية وخصوصاً حجاج (فلسطين وتركيا) مما يؤثر بشكل سلبي على نشاط القطاع في ذلك الموسم ، ويؤدي إلى منع قوه طلب كبيرة من السوق المحلي ، خاصة وان الحركة التجارية بعامة وقطاع تجارة الاقمشة والألبسة بخاصة ، ينشطان بصورة ملموسة في مواسم الحج والعمرة.**

• **قيام أمانة عمان الكبرى بترحيل (سرفيس) العبدلي ورغدان إلى مجمع رغدان الجديد:** مما أدى إلى تراجع النشاط التجاري لمعظم المحلات الكائنة في وسط البلد، وخصوصاً محلات الأقمشة والألبسة، فوسط البلد يعتبر من المراكز التجارية الأولى في مدينة عمان، ونتيجة لذلك أصبح الكثير من المواطنين والمستهلكين لا يمرون في وسط البلد لقضاء مشترياتهم المختلفة من الألبسة والأقمشة وغيرها .

• **كثرة الازدحام والاعتداءات الواضحة التي يقوم بها أصحاب البسطات التجارية على الأرصفة وأمام المحلات التجارية :** حيث يقوم أصحاب هذه البسطات بعرض بضائعهم بشكل عشوائي وغير منظم أمام المحلات التجارية، مما يعيق المواطنين من التحرك بحرية والدخول إلى المحلات التجارية ويضطر كثيراً منهم الى الابتعاد عن هذه المحلات ، واللجوء الى البسطات التي يقوم أصحابها بالبيع بأسعار رخيصة وبجوده أقل .

• **وجود فوارق كبيرة في أسعار البيع حيث يلجأ الكثير من تجار الأقمشة والألبسة لبيع بأسعار رخيصة لأسباب عديدة منها انخفاض هامش الربح ، أو تراجع حركة البيع والشراء في السوق المحلي ، أو تجنباً للاحتفاظ بالبضائع للموسم المقبل ، وهذا يؤدي في النهاية إلى تشجيع المنافسة غير العادلة والى خلق إرباكات وتشوهات في أسعار البيع ، مما ينعكس سلباً على التجار الملتزمين بالأسعار والجودة العالية.**

• دخول بعض منتجات المناطق الصناعية المؤهلة إلى الأسواق المحلية بطرق غير قانونية وبأسعار زهيدة ، مما يجعلها تشكل منافسة حادة للبضائع المستوردة من الخارج وذلك من حيث الجودة ورخص الأسعار، حيث لا يستطيع التاجر الذي يدفع ضريبة مبيعات ورسوم جمركية ، أن ينافس هذه البضائع التي تدخل السوق المحلي بدون أية ضرائب أو رسوم جمركية.

• تهريب البضائع من (الأقمشة والألبسة) إلى السوق الأردني بحجة إعادة التصدير إلى الخارج أو الإدخال المؤقت ، ودخولها إلى السوق المحلي بدون رقابة حكومية سواء من دائرة الجمارك أو من ضريبة المبيعات ، مما ينعكس سلباً على أداء السوق من حيث انخفاض الأسعار وإختلال ميزان العرض والطلب .

• عدم قيام المؤسسات المعنية في القطاعين العام والخاص بإجراء الدراسات والأبحاث عن حاجه ومتطلبات السوق المحلي من الأقمشة والألبسة : حيث يفنقر هذا القطاع إلى المعلومات والإحصائيات اللازمة التي تساعد التاجر أو المستورد على معرفة احتياجات السوق المحلي من الأقمشة والألبسة سواء من حيث معرفة كميات الاستيراد اللازمة ، أو التوزيع الجغرافي الملائم للمحلات التجارية ، وغيرها من المعلومات التي تهتم التجار .

ثانياً: العقبات الأخرى التي تعيق العمل في هذا القطاع مثل (القوانين والأنظمة ، عقبات استثمارية ، العمالة والمهارات وغيرها) .

• التخمين الجمركي: يعتبر التخمين الجمركي من أهم المعوقات التي تواجه معظم المستوردين والتجار في العلاقة مع دائرة الجمارك حيث يشكو المستوردون من مزاجية المخمن وعدم إستتاده إلى أسس جمركية واضحة وثابتة لتخمين البضائع المستوردة، ففي كثير من الأحيان تتم عملية التخمين على أسس عشوائية وغير منظمة ولكل مخمن أسلوبه الخاص في التخمين ، مما يؤدي إلى إرباك المستورد ويجعله غير قادر على إحتساب تكاليف بضائعه وهوامش أرباحه بشكل صحيح .

- تأخر ظهور نتائج الفحوصات المخبرية من قبل مؤسسة المواصفات والمقاييس، ويعزى ذلك إلى عدم توفر مختبرات الفحص اللازمة في المراكز الجمركية، حيث تفتقر المراكز الجمركية في مدينة العقبة مثلاً إلى مختبرات فحص، علماً بأنه يوجد مختبر واحد للفحص في الجمعية العلمية الملكية .

- المنافسة غير العادلة الناجمة عن إخضاع بعض التجار للضريبة العامة على المبيعات، وإعفاء بعضهم الآخر بسبب عدم وصولهم إلى حد التسجيل المقرر، مما يؤدي إلى إختلاف الأسعار لنفس المنتج بين تاجر وآخر ، وبالتالي تسود أجواء عدم الثقة وإختلال معايير المنافسة .

ثالثاً : العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار :

- ارتفاع سعر صرف اليورو ، حيث شهد (اليورو) في الفترات الأخيرة (وقبل الازمة المالية العالمية) ارتفاعات متتالية أدت إلى ارتفاع الأسعار بشكل ملحوظ.

- ارتفاع أجور الشحن نتيجة لإرتفاع أسعار النفط الذي وصل خلال السنوات الأخيرة إلى مستوى قياسي من الإرتفاع ، مما انعكس بشكل سلبي على جميع المعاملات التجارية .

- ارتفاع تكاليف المناولة في ميناء العقبة .

- فروقات إيجارات المحلات التجارية بين المناطق الجغرافية ، حيث تختلف هذه الايجارات من منطقة إلى أخرى .

- ارتفاع الكلف من بلدان المنشأ .

- عدم إلتزام أصحاب الصناعات والمشاغل المحلية بإنتاج سلع من الأقمشة والألبسة ذات الجودة العالية .

رابعاً: الإحتياجات الحالية للقطاع :

- السماح للعمالة الأجنبية بالعمل في القطاع ، حيث يشكو تجار الأقمشة والألبسة من تشدد الجهات الرسمية في منح تصاريح العمل .
- تعزيز العلاقة بين نقابة تجار الأقمشة والألبسة ، وبين غرفة تجارة عمان التي ينتسبون إليها وضرورة أن تأخذ الغرفة بعين الاعتبار آراء النقابة في القرارات التي تخص القطاع .
- تدريب العاملين في القطاع على مهارات التسويق ، والبيع ، وفن التعامل مع الزبائن والإدارة ، وغيرها من الإحتياجات التدريبية التي تخص القطاع الى جانب ما تقدمه غرفة تجارة عمان من تدريب مجاني مرموق في هذا المجال .

خامساً: التوصيات :

مما تقدم ، نرى أن قطاع الأقمشة والألبسة في الأردن ، يعاني كباقي القطاعات الاقتصادية ، من العديد من المعوقات والمشاكل التي تؤثر على نشاطه وحركته ، وهو يعتبر من القطاعات المهمة والرئيسة في توفير سلعه ضرورية للعموم ، وتتركز معظم هذه المعوقات في جانب العرض والطلب .

وفيما يلي أهم التوصيات التي توصل إليها فريق البحث ، بعد جمع وتحليل المعلومات من الجهات ذات العلاقة :

- ضرورة قيام دائرة الجمارك بإيجاد سياسة تخمين جمركية واضحة ، تقوم على آلية عمل مدروسة تمكن المخمن الجمركي من فرض رسوم جمركية ثابتة على السلع والبضائع المستوردة ، حيث تشكو معظم القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع الأقمشة والألبسة من عدم وجود سياسة تخمين جمركية ثابتة تساعد التاجر والمستورد على تقدير حجم أرباحه وخسائره وأسعار البيع بشكل مسبق.
- توصيات لوزارة الصناعة والتجارة : ضرورة العمل على الاستفادة بشكل أفضل من موسم التنزيلات ، وجعله أداة مهمة لتنشيط

وزيادة الحركة الاقتصادية والتجارية لجميع القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة ، وعدم تركة لخدمة بعض الجهات على حساب اخرى ، حيث يفترق هذا الموسم إلى وجود رقابة حكومية فاعله في تنظيمه وإدارته ، وذلك من حيث عدم وجود تنزيلات مشجعه وثابتة تشكل حافزاً قوياً للشراء من قبل المستهلك ، ويرى تجار الأقمشة والألبسة ضرورة إجراء تنزيلات في موسم معين و لفترة محدودة ولجميع المحلات التجارية العاملة في هذا القطاع.

• توصيات لأمانه عمان الكبرى:

- اتخاذ مواقف صارمة تجاه الإعتداءات الحادة والمتكررة التي يقوم بها أصحاب البسطات التجارية على الأرصفة وأمام المحلات التجارية مما يشكل عائقاً قوياً لحركة المواطنين أثناء تسوقهم واعتداء واضحاً على حقهم في التحرك بحريه على الأرصفة ، ويؤثر بشكل سلبي على أصحاب المحلات التجارية ويمنعهم من البيع والتفاعل بسهولة مع المستهلك .

- إعادة النظر بقرار ترحيل مواقف "سرفيس" العبدلي ورغدان إلى مجمع (رغدان الجديد)، حيث أثر هذا القرار بشكل سلبي على حركة المواطن والتاجر معاً، فمن جهة تراجع نشاط المحلات التجارية الكائنة في وسط البلد والتي تشكل مركزاً تجارياً كبيراً في مدينة عمان ، ومن جهة أخرى منع كثير من المواطنين من المرور في وسط البلد لشراء مستلزماتهم المختلفة من الغذاء والألبسة وغيرها.

• توصيات لنقابة تجار الأقمشة والألبسة والجهات ذات العلاقة مثل (غرف التجارة، وزاره الصناعة والتجارة) بشأن تنظيم ومراقبة القطاع، وذلك من خلال :

- وضع قيود ولوائح تنظم وتدير شؤون المهنة الداخلية ، بحيث لا يتم السماح للدخلاء بمزاولة البيع والشراء دون الرجوع إلى هذه اللوائح والشروط الداخلية والالتزام بها، مما يحد من أعداد الداخلين إلى هذا القطاع ويرفع من مستواه .

- التوصل الى إتفاق جماعي لتجار الأقمشة والألبسة تجاه إخضاع تجار القطاع لضريبة المبيعات ، فبقاء الوضع على ما هو عليه من شأنه أن يضعف المنافسة ويؤدي إلى حدوث تشوهات قطاعيه من حيث تفاوت الأسعار والكلف وتفاوت هوامش الربح بين تجار القطاع .
- القيام مع الجهات ذات العلاقة بإجراء الدراسات والأبحاث وجمع المعلومات عن حاجة السوق من الأقمشة والألبسة المستوردة والمحلية ، حيث يتعرض هذا القطاع إلى الاستيراد العشوائي وغير المنظم من بعض التجار غير الملتزمين ، مما يؤدي إلى إغراق السوق بسلع ذات جودة متدنية وبأسعار رخيصة .
- العمل على بذل الجهود لإيجاد حالة من توازن العرض والطلب في القطاع ، خاصة ما يتعلق بالارتفاع المتزايد في عدد المحلات التجارية ، أو من حيث تنظيم كميات البضائع والسلع المستوردة من الخارج ، حيث يستطيع المستهلك العادي ملاحظة العدد الكبير من المحلات التجارية العاملة ببيع الأقمشة والألبسة وفي نفس المنطقة الجغرافية الواحدة ، مما يؤثر بشكل كبير وسلبى على حركة العرض والطلب وانخفاض نسب الأرباح وزيادة حده المنافسة غير العادلة.
- الطنب من الجهات الحكومية ذات العلاقة السماح لقوافل الحجاج والمعتمرين من الدول العربية والأسىوية ، بالشراء من السوق المحلي بشكل مباشر ، حيث تشكل هذه القوافل قوه شرائية كبيرة لا يستهان بها من شأنها أن تنتشط السوق المحلي بعامة وسوق الأقمشة والألبسة بخاصة .
- الإتفاق بين تجار الأقمشة والألبسة على هامش ربح معين يرضى معظم تجار القطاع والعمل على الحد من فوارق أسعار البيع الكبيرة للسلع المتشابهة أو المتقاربة ، حيث يستطيع المستهلك ملاحظه هذه الظاهرة وخصوصا عند انتهاء الموسم.

(انتهت الدراسة)